« فيما يلي وظائف اللجنة التنفيذية الصهيونية كما يتضمنها هذا الميثاق : تنظيم الهجرة في الخارج ونقل المهاجرين وممتلكاتهم الى اسرائيل ، التعاون في استيعاب المهاجرين داخل اسرائيل ، هجرة الشبيبة والاحداث ، الاستيطان الزراعي في اسرائيل (...) ، المشاركة في انشاء وتوسيع المشاريع الانمائية داخل اسرائيل ، تشجيع التوظيفات لرؤوس الاموال الخاصة في اسرائيل (...) ، تنسيق النشاطات في اسرائيل للمؤسسات والمنظمات اليهودية العالمية ضمن حدود هذه الوظائف وعن طريق الصناديق المالية العامة . كل نشاط يجري تنفيذه في اسرائيل بواسطة اللجنة التنفيذية او بالاصالة عنها على سبيل تأدية الوظائف المدرجة اعلاه ، او جزء منها ، سوف **ينفذ وفقا لقوانين اسرائيل وتمشيا مع الانظمة والتعليمات الادارية** التي يسري مفعولها من وقت الى آخر ، والتي تتحكم بنشاطات السلطات الحكومية ذات الوظائف المغطية للنشاط المعني او المتأثرة به (...) تتشاور الحكومة مع اللجنة التنفيذية بشأن التشريع الذي يطال وظائف اللجنة التنفيذية بنوع خاص ، وذلك قبل احالة هذا التشريع الى الكنيست »(٩٨).

ماذا يمكن الاستنتاج من الميثاق(٩٩) يبدو من الوهلة الاولى اننا هنا امام فريقين متساويين ، حدد كل منهما موقفه من طرف واحد (المنظمة الصهيونية من خلال قرارها في المؤتمر الثالث والعشرين ، دولة اسرائيل من خلال قانون الكنيست لعام ١٩٥٢) قبل ان تلتقي الارادتان في عقد ثنائي حر : الميثاق . ومن شأن هذا التفسير للميثاق أن يمنح المنظمة الصهيونية وضعا قانونيا دوليا على غرار وضع الوكالة اليهودية في عهد الانتداب (بل أكثر) . ولكن اذا أمعنا النظر في جميع بنود الميثاق وخاصة قانون الكنيست ، نلاحظ تشديدا خاصا على وجوب مراعاة قوانين وانظمة الدولة ، لا بل وجوب الانصياع الى التعليمات الادارية التي تعممها الحكومة على موظفيها . فنجد ان المسألة لا تتعدى **التفويض** من قبل حكومة اسرائيل لهيئة خاضعة لها وملزمة بالتنسيق معها كي تقوم بجملة من المهمات المحددة . على كل ، من الواضح ان جميع دوائر الوكالة اليهودية **داخل الدولة** (دائرة الهجرة ، دائرة الاستيعاب ...) تشبه الى حد بعيد دوائر الحكومة الادارية .

اما الوضع القانوني للمنظمة **خارج الدولة** ، فهو يخلو من الوضوح . ان الميثاق — عندما يتحدث عن المهمات خارج اسرائيل — لا يتكلم الا عن « تنظيم الهجرة في الخارج ونقل المهاجرين » . وتضيف المادة الثالثة المتعلقة بالهجرة التوضيح التالي : « تتصرف اللجنة التنفيذية في تنظيم الهجرة ومعالجة امور المهاجرين على اساس خطة متفق عليها مع الحكومة (...) وسوف يحتاج المهاجرون الى تأشيرات دخول بموجب قانون العودة (١٩٥٠) »(١٠٠). في مسألة الهجرة ايضا (حتى وان تعلقت بالنشاط الخارجي) لا يمكن الادعاء بأن المبادرة المطلقة هي بيد المنظمة كممثلة ليهود العالم المحتاجين الى « خلاص » ، بل تعمل المنظمة — الوكالة اليهودية باسم الحكومة الاسرائيلية كأية دائرة في سفاراتها الخارجية .

ولكننا نعرف من جهة اخرى ان الجهد الاساسي الذي يمكن المنظمة من اتمام عملها ان في الخارج او في اسرائيل يأتي من القاعدة اليهودية — الصهيونية في الدياسبورا . فيصبح من الواضح ان دولة اسرائيل بسنها التشريع الخاص بوضع المنظمة وبتوقيعها على الميثاق، انما توظف امكانيات يهود العالم لمصلحتها(١٠١) لا بل تسعى الى زيادة نفوذها بين يهود العالم دون ان تكون مضطرة الى الادعاء بأنها تمثل الشعب اليهودي داخل اسرائيل وخارجه . وفي هذا المضمار لا يمكن للمنظمة الا ان تناضل من وقت الى آخر لاثبات استقلالها ليس في اسرائيل وهذا مستحيل ، بل انطلاقا من قاعدتها في الدياسبورا . فطالما ان الوظيفة المعترف بها للمنظمة تنحصر في البحث عن الدعم لاسرائيل دون الحق في الاشتراك في تخطيط السياسة (الداخلية والخارجية على السواء) ودون الحق في تمثيل يهود العالم في جميع المجالات ، لا مفر من ان تكون بالفعل أداة أسرائيل في الدياسبورا ، حتى وان فسر ميثاق ١٩٥٤ بأنه يعلن مساواة الطرفين القانونية او ان اسرائيل تتنازل عن تمثيل يهود العالم لاعتبارات ديبلوماسية شكلية . على كل حال ، ان قانون العودة (١٩٥١) الذي يعطي كل يهودي في الشتات الحق في الهجرة والحصول على الجنسية الاسرائيلية فور وصوله يعتبر اشارة ضمنية لنية اسرائيل في عدم التنازل بالفعل عن تمثيلها ليهود العالم .